

## بلاغ إعلامي

مواصلة لجلسات الحوار مع الشريك الاجتماعي، بشأن ملفّ تسوية وضعية النواب وحاملي الإجازة التطبيقية في التربية والتعليم، انعقدت الثلاثاء 18-10-2022 جلسة عمل بمقر وزارة التربية بإشراف السيد وزير التربية وبحضور كل من السيدة رئيسة الهيئة العامة للتوظيف العمومية والسيدة رئيسة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية، والسيد الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للتعليم الأساسي بكافة أعضائها وإطارات ممثلة عن وزارة التربية.

وقد قدمت الوزارة خلال الجلسة مقترحات الطرف الحكومي لتسوية وضعية المعنيين بالأمر، وذلك وفق

ما يلي:

- 1- تسوية وضعية حاملي الإجازة التطبيقية في التربية والتعليم (دورة 2021) والذين عملوا بصيغة التعاقد خلال السنة الدراسية المنقضية وعددهم 2326، وذلك بانتدابهم في رتبة أستاذ مدارس ابتدائية متريص على غرار ما تم اعتماده بالنسبة إلى الدفعتين السابقتين (دورتي 2019 و2020).
- 2- تسوية وضعية النواب دفعة سبتمبر 2022، وعددهم 4141، وذلك بانتدابهم بصيغة التعاقد على أن يتم إدماجهم في مدة أقصاها أربع (04) سنوات، حيث يتم تأجيرهم على غرار أساتذة المدارس الابتدائية.
- 3- تسوية وضعية حاملي الإجازة التطبيقية في التربية والتعليم (دورة 2022) وعددهم 2272، وذلك بانتدابهم بصيغة التعاقد لمدة 12 شهرا، على غرار ما تم اعتماده بالنسبة إلى جميع الدورات السابقة (2019-2020-2021)، على أن يتم انتدابهم برتبة أستاذ مدارس ابتدائية متريص في بداية السنة الدراسية 2023-2024.

وقد جوبهت هذه المقترحات على جدّيتها، وفي ظل ما تشهده المالية العمومية من صعوبات معلومة لدى الجميع، بالرّفض من قبل الطرف الاجتماعي الذي تمسّك في المقابل بتسوية مسائل ذات علاقة بلوائح مهنية سابقة تحتاج إلى جلسات عمل مشتركة لتدارس مختلف جوانبها.

وعليه، تدعو وزارة التربية جميع المدرّسين المعنّيين بتسوية وضعياتهم، إلى الالتحاق الفوري بمقرّات عملهم، ضمانا لسلامة مساراتهم المهنية، وتأمينا لاستئناف النّسق العادي للعمل بالمدارس الابتدائية، وتحقيقا للمصلحة الفضلى للتلاميذ.

